المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/09/2015

بيضا: الأمر يستثني المعطيات العسكرية ويحمي الحياة الخاصة مدة 100 سنة

# الحكومة تصدر مرسوم ولادة «ذاكرة» المغرب

مقر أرشيف المغرب

الرباط
يونس مسكين

وصل المغرب أخيرا إلى محطة حاسمة في مسار إقامته نظام أرشيف رسمي يسمح بتمكين المملكة من «ذاكرة» تحتفظ بالوثائق والسجلات، التي توثق لتاريخ المغرب بكل تفاصيله. فبعد إحداث مؤسسة أرشيف المغرب وتعيين المؤرخ والجامعي جامع بيضا على رأسها، شهد مجلس الحكومة الذي انعقد، أمس (الخميس)، إفراج الجهاز التنفيذي على المرسوم الذي يُخرج قانون الأرشيف إلى الوجود ويسمح بالشروع في تفعيله. المسؤول الأول عن أرشيف المغرب، جامع بيضا، قال لـ«أخبار اليوم» إن الأمر يتعلق بمرسوم اشتغلت على إعداده لجنة بين وزارية على مدى أكثر من سنة، «وهو الذي سيحكم مستقبل الأرشيف بالمغرب، وهدفه تفعيل ما ورد في قانون 30 نونبر 2007، وتطبيقه وترجمة النوايا والمبادئ إلى أفعال وإجراءات».

ترجمة قال بيضا إنها تتمثل في تنصيص المرسوم الجديد على إحداث كل وزارة لبنية إدارية جديدة مختصة في الأرشيف، «توضع تحت الإدارة المباشرة للكاتب العام للوزارة باعتباره يمثل استمرارية الإدارة، ومهمة هذه البنية تكمن في التنسيق المستمر معنا في ترتيب وحفظ الأرشيف الخاص بتلك الوزارة، منذ مرحلة ميلاده إلى المرحلة التي يعتبر فيها أرشيفا وسيطا وصولا إلى مرحلة إتلافه أو تحويله إلى مؤسسة أرشيف المغرب». وأوضح بيضا أن الأمر يتعلق بعمل «مضن» بالنظر إلى غياب أي تجربة للمغرب في هذا المجال، «حيث كنا بحاجة إلى الاستئناس ببعض التجارب الدولية، من بينها تجربة تونس وكندا وفرنسا...». وشدد بيضا على أن مصادقة الحكومة على المرسوم تعتبر «لحظة مفصلية في تعامل الإدارة المغربية مع الأرشيف، حيث لن يصبح بإمكان أي كان التعامل باستخفاف مع الأرشيف». وعن القواعد التي ستحكم عملية إتلاف الأرشيف والجهة المخولة باتخاذ هذا القرار، قال بيضا إن «الإتلاف أمر عادي ويجري العمل به في جميع أنحاء العالم، حيث لا تتعدى نسبة الأرشيف المحتفظ به 10 إلى 15 في المائة، لكن المهم هو أن عملية الإتلاف لا يمكن أن تتم إلا بمحضر يتضمن المبررات والأطراف الحاضرة خلال الإتلاف».

القانون الذي جاء مرسوم الحكومة الجديد لتفعيله، يمكن المغاربة لأول مرة من أرشيف، خاصة منه الأرشيف العام، والذي يتمثل في جميع الوثائق التي تكونها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشئات العامة، بالإضافة إلى الأصول والفهارس التي يكونها الموثقون والعدول وسجلات الحالة المدنية وسجلات مصلحة التسجيل... ويضع المرسوم الجديد ضوابط تنظيم أرشيف الإدارات وتدبيره، ثم تحويله إلى مؤسسة «أرشيف المغرب»، فيما تبقى الوثائق الخاصة بالشأن العسكري بعيدة عن متناول العموم، واستثناء يعود أمر تدبيره وتنظيم ولوج العموم إليه إلى اللجنة المغربية للتاريخ العسكري.

بصدور المرسوم الجديد، سيصبح بإمكان كل شخص يريد الاطلاع على الأرشيف العمومي، الحصول على ذلك، شريطة مرور 30 سنة على تاريخ إنتاج الوثائق مع تحمّل تكاليف استنساخها والمصادقة عليها. قاعدة يستثنى منها نوعان من الوثائق، أولهما لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد مرور 100 سنة من تاريخ إنتاجها، ويتعلق الأمر بكل من المعلومات الفردية ذات الطابع الطبي، والتي يحتسب أجلها ابتداء من تاريخ ميلاد الشخص، كما تنطبق قاعدة المائة سنة على الأصول والفهارس الموجودة لدى الموثقين والعدول وسجلات الحالة المدنية وسجلات مصلحة التسجيل. رئيس «أرشيف المغرب»، جامع بيضا، أوضح لـ«أخبار اليوم» أن ألمانيا مثلا ترفع هذا الأجل إلى 120 سنة بخصوص الوثائق المتعلقة بالأفراد وصحتهم، لكون أمد الحياة فيها أصبح مرتفعا وتوجد حالات يتجاوز فيها السن عتبة المائة سنة. فيما أوضح أن استثناء الوثائق العسكرية أمر بديهي ومعمول به.

أما قاعدة 60 سنة قبل حصول إمكانية الاطلاع على الوثائق، فتهم كلا من أسرار الدفاع الوطني و«استمرارية سياسة المغرب الخارجية»، وأمن الدولة أو السلامة العامة أو سلامة الأشخاص، والمساطر القضائية والمساطر التمهيدية المتعلقة بها، بالإضافة إلى «سرية الحياة الخاصة». كما يستمر احتجاب المعلومات مدة 60 سنة في ما يتعلق بعمليات الإحصاء من قبيل الإحصاء العام للسكان الذي جرى العام الماضي، حيث ينص قانون 2007 على أن هذا الأجل يحتسب ابتداء من تاريخ الإحصاء أو البحث المتعلق بالوثائق التي تم جمعها في إطار الأبحاث الإحصائية للمرافق العامة، «والمشتملة على معلومات فردية لها علاقة بالحياة الشخصية والعائلية، وبصفة عامة بالأفعال والتصرفات الخاصة».

# نقل أحد المضربين عن الطعام أمام مجلس اليزمي للمستعجلات

نقل لقسم المستعجلات مساء الخميس 3 شتنبر، مخلوف مهمد أحد آخر المضربين عن الطعام المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد تدهور حالته الصحية.

و نقل عضو" التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب" التي قرر جزء منها تعليق الإضراب عن الطعام، للمستشفى بعد تدهور حالته الصحية بدرجة مقلقة.

و كان المختطف الصحراوي السابق أمهمد مخلوف ، المعتصم امام المجلس الوطني لحقوق الإنسان مند أشهر، أكد في تصريح لزووم بريس انه غير معني بالاتفاق الذي عقدته تنسيقية ضحايا سنوات الرصاص مع مجلس اليزمي مند ايام.

و اكد مخلوف أنه يتشبث بالحل الوطني و يرفض أي تسوية في إطار محلي كما أعلن عن ذلك مند أيام . كما اوضح مخلوف انه مستمر في الاضراب عن الطعام حتى تلبية مطالبه.

http://www.zoompresse.com/news7686.html

مغرب اليوم الجديد

# 3 أسئلة

9 - 881

## الصبار*: منذ 2011 لم يسجل المجلس أية محاكمة صرح فيها المعتقلون بالتعرض للتعذيب

**هناك حديث عن خروقات حول استراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب، كيف تنظرون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى هذه الاستراتيجية؟ .**

سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم رأيا استشاريا بشأن التعديلات المقترحة على القانون الحالي المعمول به، وهو القانون 03.03.

أولا، نحن في زمن عولمة الإرهاب ومواجهته على الصعيد العالمي، مما يتطلب تكثيف الجهود داخليا وخارجيا من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها أو القضاء عليها، وهذا الأمر يتطلب العمل على الصعيد الأمني، والسياسي، والفكري، وكذا الفقهي والديني، وأيضا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذه الظاهرة استثنائية عنوانها التطرف الذي يمكن القضاء عليه عبر تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

**ما رأيكم بخصوص مؤاخذات الحقوقيين حول الحملات التي تشنها الدولة ضد المفترض فيهم أنهم "متطرفون"؟**

لابد من تسجيل ملاحظات أساسية، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع بعض المحاكمات المتعلقة بمشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، ولوحظ أنه منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب أو اعتقلوا لمدد تفوق مدة الحراسة النظرية المنصوص عليها قانونا، وهذا نوع من التقدم في مجال إجراءات المحاكمة العادلة، والأمر لا يتعلق فقط بمجريات ومساطر المحاكمة العادلة، وإنما يتعلق باستئصال هذه الظاهرة، وهذا لن يتأتى بالاكتفاء فقط بالجانب الأمني، بل هناك مستويات متعددة لمعالجتها.

**أين وصلت الاقتراحات التي قدمتموها بخصوص مسودة القانون الجنائي الذي أثار جدلا واسعا؟**

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقدم بعد اقتراحاته بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، وهناك نقاش يروج داخل المجلس بخصوص المسودة المذكورة، نتوفر على عدة ملاحظات بخصوص مجموعة من التعديلات، والمجلس الوطني لم يبلور رأيه بشكل نهائي، لحد الآن، في الموضوع ■

* الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مغرب اليوم الجديد

# 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

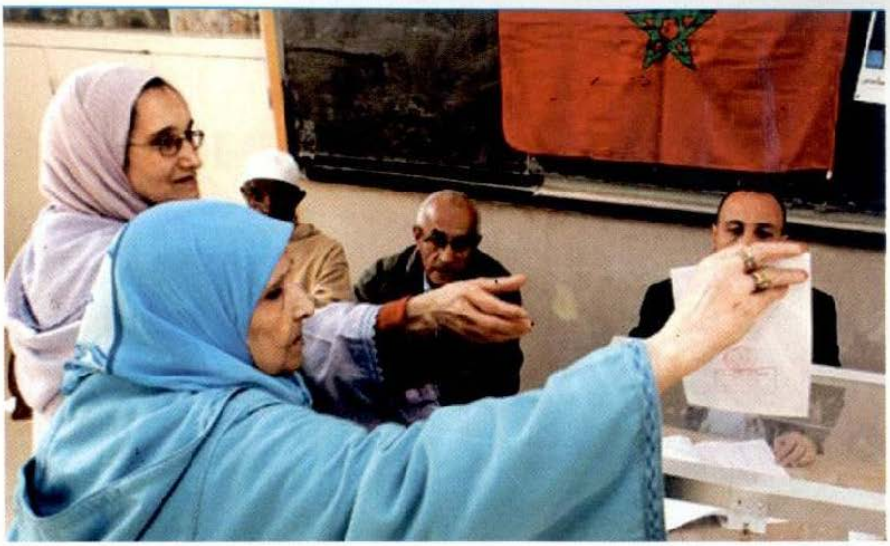

6 - 981

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ■

***À l'occasion de la 3ème édition du cycle Cinéma et Droits de l'Homme***

# La Colombie rend honneur au cinéma marocain

La Colombie célèbre le cinéma marocain à l'occasion de la 3ème édition du cycle Cinéma et Droits de l'Homme, qui se tient du 1er au 29 septembre à Bogota et Medellin sous le thème "Après Tanger, le Maroc aujourd'hui". Initié par les associations colombiennes Artedea et Capaiuc**, le Conseil National des Droits de l'Homme**, le Centre Cinématographique marocain, l'Université Mohammed V de Rabat, le ministère de la Culture de Colombie, la Cinémathèque de Bogota, les Mairies de Bogota et Medellin et les universités Tadeo et Antioquia, cet événement sera marqué par des projections ponc- tuées de débats ateliers et panels, auxquels participeront plusieurs cinéastes et acteurs marocains ainsi que des réalisateurs colombiens, indique mardi un communiqué des organisateurs. Cette manifestation culturelle a également pour objectif de rompre avec les stéréotypes et faire connaître le nouveau cinéma marocain en tant que courant empreint des valeurs de démocratie, de modernité et de la culture des droits de l'Homme. Les films programmés sont "L'orchestre des aveugles" de Mohamed Mouftakir, "Les yeux secs" de Narjiss Nejjar, "Nos lieux interdits" de Leila Kilani, "Casanegra" de Nour-Eddine Lakhmari, "Les Chevaux de Dieu" de Nabil Ayouch, "A Casablanca, les Anges ne volent pas" de Mohamed Asli, "Mort à vendre" de Faouzi Bensaïd, "Rock the Casbah" de Leila Marrakchi, "Amal" de Ali Benkirane, "Courte vie" de Adil Fadili, "Margelle" de Omar Mouldouira, "La main gauche" de Fadil Chouika, de "Tinghir - Al Qods : Les échos de mellah" de Kamal Hachkar, "Le cri du Coquelicot" de Janane Fatine Mohammadi, "Les Poissons du désert" de Alaa Eddine Aljem, "Carte Postale" de Mahassine El Hachadi et "Leur nuit" de Narrimane Yamna Faqir.

Shoumicha Ryahia, Présidente de la commission régionale des droits de l'Homme Casablanca-Settat

# "Les cliniques juridiques ciblent les populations défavorisées"

1130/38

**ENTRETIEN.** Réunis le 26 août 2015 à Casablanca, des juristes ont appelé à élargir l'expérience des cliniques juridiques à d'autres régions du pays. Shoumicha Ryahia, présidente de la commission régionale des droits de l'Homme de Casa nous explique ce concept.

CRÉDIT PHOTO: DR

**Maroc Hebdo : Le concept de clinique juridique est encore récent au Maroc, et donc peu connu du grand public. En quoi consiste-t-il exactement ?**
**Shoumicha Ryahia:** Le concept des cliniques juridiques au sein des Facultés de droit consiste à la diffusion de méthodes d'enseignement interactif/pratique à travers le perfectionnement des compétences professionnelles des étudiants et l'amélioration de leurs capacités communicationnelles avec la société. Le concept consiste également à la sensibilisation dans le domaine juridique au profit des catégories vulnérables telles que les ouvriers et les migrants de manière à garantir leur droit à l'accès à la justice, qui constitue un des défis majeurs pour ces catégories sociales.

**Comment s'organisent-elles ?**
**Shoumicha Ryahia:** L'organisation des cliniques juridiques diffère d'un pays à l'autre. Mais généralement, la clinique juridique est une structure universitaire composée d'étudiants de droit qui travaillent dans la clinique sous la supervision d'un enseignant spécialisé (professeur de droit) et/ou d'un avocat. La clinique oeuvre à fournir des prestations juridiques (conseils et services) gratuites aux catégories sociales vulnérables ayant un accès limité à la justice.

**Qui peut bénéficier des services de ces cliniques et comment?**
**Shoumicha Ryahia:** Les cliniques juridiques sont destinées en premier lieu aux catégories sociales les plus défavorisées ayant des difficultés d'accès à la justice (moyens financiers, analphabétisme, situation minoritaire ou toute autre vulnérabilité). La problématique qui se présente à ce niveau consiste en le fait que le public ne peut avoir accès aux universités, d'où la nécessité de trouver des solutions adéquates, par exemple création de cliniques juridiques basées en dehors de l'espace universitaire.

**Quel bilan dressez-vous du travail des cliniques déjà existantes?**
**Shoumicha Ryahia :** Il convient de préciser ici qu'il s'agit de deux projets de clinique juridique pilotés par la CRDH Casa-Settat. Il n'est pas encore question de dresser des bilans. Ce que nous pouvons par contre déclarer, c'est qu'il s'agit de deux projets qui rentrent parfaitement dans le cadre du plan d'action de la CRDH en matière de promotion et de protection des droits de l'Homme puisque ces deux cliniques ont choisi de travailler sur deux thématiques en fonction des spécificités socio-économiques de leurs régions respectives, à savoir la thématique «immigration» à la FSJES de Settat compte tenu du nombre important des étudiants issus de pays subsahariens et la thématique «droits de l'Homme et entreprises» à la FSJES de Ain Sbaâ vu la particularité de la région du Grand Casa en terme de dynamique économique.

**Vous avez appelé à élargir cette expérience à l'ensemble du territoire. Pensez-vous que ce concept peut réussir partout au Maroc?**
**Shoumicha Ryahia:** Nous avons appelé la généralisation des cliniques juridiques à travers les universités du Royaume, car nous pensons qu'elles pourraient avoir un impact positif sur ces régions. Les objectifs escomptés de la création de ces cliniques demeurent la promotion et la protection des droits de l'Homme, selon les particularités des environnements où elles sont installées. D'ailleurs, la rencontre du 26 août 2015 a connu la participation de représentants des universités de Beni Mellal et de Oujda■

PROPOS RECUEILLIS PAR
LOUAY KERDOUSS



Conseil national des droits de l'Homme

# ELECTIONS: LE CNDH INSPECTE DES BUREAUX DE VOTE À RABAT

Par Mohamed Chakir Alaoui le 04/09/2015 à 14h14 (mise à jour le 04/09/2015 à 14h19)
Mohamed Sebbar, SG du CNDH.
© Copyright : DRLe Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a dépêché ce vendredi 4 septembre, des délégations d'observateurs pour superviser les opérations de vote à travers les 1500 communes du royaume. L'une de ces délégations conduite par Mohamed Sebbar, SG du CNDH a sillonné des bureaux à Rabat et Témara.
La tournée de Mohamed Sebbar l'a mené à Hay Ryad, à Témara et au quartier Yacoub El Mansour. L'émissaire du CNDH a rencontré des scrutateurs et quelques observateurs d'ONG avant d'accomplir une tournée dans les bureaux de vote.

Pour anecdote, M. Sebbar a indiqué à Le360 qu'il enlèvera ce vendredi après-midi sa casquette de responsable du CNDH pour aller voter à Harhoura. A rappeler que le CNDH et 6 importantes ONG internationales dont 75 observateurs suivent de près le déroulement du scrutin communal et régional de ce 4 septembre 2015.

http://www.le360.ma/fr/politique/elections-le-cndh-inspecte-des-bureaux-de-vote-a-rabat-50157